

وفاة مواطنة بأزمة في الشويخ وفلبيني بالنقرة

لقت مواطنة كويتية تبلغ من العمر (42 عاما) مصرعها اثر ازمة قلبية بعدما ابغ مواطن عن مصرتها داخل مركبتها على طريق الغزالي بمنطقة الشويخ من اجل اسعافها الا انها كانت قد لفظت انفاسها الاخيرة. وحضر الى موقع البلاغ مدير عام مديرية امن محافظة العاصمة اللواء طارق حمادة ومساعد العميد حسين الشيرازي.

من جهة اخرى لفظ مقيم من الجنسية الفلبينية انفاسه الاخيرة في احد المستشفيات بعدما تم اسعافه من قبل صديق له وكان في حالة حرجة ولم تعرف اسباب وملاسات الوفاة حيث اعلنت

لقت مواطنة كويتية تبلغ من العمر (42 عاما) مصرعها اثر ازمة قلبية بعدما ابغ مواطن عن مصرتها داخل مركبتها على طريق الغزالي بمنطقة الشويخ من اجل اسعافها الا انها كانت قد لفظت انفاسها الاخيرة. وحضر الى موقع البلاغ مدير عام مديرية امن محافظة العاصمة اللواء طارق حمادة ومساعد العميد حسين الشيرازي.

من جهة اخرى لفظ مقيم من الجنسية الفلبينية انفاسه الاخيرة في احد المستشفيات بعدما تم اسعافه من قبل صديق له وكان في حالة حرجة ولم تعرف اسباب وملاسات الوفاة حيث اعلنت

ثلاثة أطلقوا 12 رصاصة من إسبيلية والرابية وإحداها أصابت مواطناً نتيجة خلافات سابقة

منطقة الرابية وتحريض المسدس المستخدم في اطلاق النار، حيث اعترفوا بإطلاق النار نتيجة خلافات سابقة، وأن عدد الطلقات التي تم إطلاقها بحسب معاينة المسدس 12 طلقة لم تصب إلا واحدة ساق المجني عليه وتمت إحالة الجناة الى المباحث الجنائية في حين تم نقل المصاب الى مستشفى الفروانية، حيث اجريت عملية جراحية لاستخراج الرصاصة.

اصيب شاب كويتي بطلقة في احدى ساقيه جراء إطلاق نار تعرض له واثنان من اصدقائه بعد مطاردة تعرضوا لها من مركبة بداخلها ثلاثة أشخاص نتيجة لخلافات سابقة بين الطرفين، حيث امتدت المطاردة من منطقة اشبيلية الى منطقة الرابية قبل ان يصاب المجني عليه ويتمكن من كانه معه من الفرار.

● **محمد الجلاهمة - هاني الظفيري**

رماية بالذخيرة الحية في المياه الإقليمية

الثانية ظهرا. وحذرت الادارة في بيان صحفي اليوم رواد البحر من الاقتراب من موقع الرماية خلال الفترة الزمنية المحددة مشيرة الى أن الدوريات البحرية ستقوم بمنع كل من يحاول الاقتراب وذلك من أجل سلامة الجميع.

الكويت - كونا: أعلنت الإدارة العامة لخفر السواحل في وزارة الداخلية قيام زوارقها بتنفيذ رماية بالذخيرة الحية في المياه الإقليمية على فترتين وذلك في جزيرتي قاروة وأم المرادم يومي الاثنين والأربعاء الموافقين 3 و5 أكتوبر المقبل من الساعة الثامنة صباحا وحتى

خزة «الإشارة» كسرت خشم مواطن والمحصلة جناية في مخفر الدسمة

المركبة فوجئ بالشخص يخرج من مركبته ويوجه له لكمة شديدة في وجهه فوجئ بعدها بدماء غزيرة تنزف من أنفه، وقد قرر طبيب المستشفى الاميري وجود كسر في عظام الأنف وعليه سجلت قضية وجار استدعاء المدعي عليه بموجب البيانات التي زود بها المجلس المجني عليه رجال الأمن.

أمر وكيل نيابة العاصمة بتصنيف قضية اعتداء بالضرب على مواطن باعتبارها جناية وذلك بعدما اخبر بتفاصيل القضية والتقرير الطبي الذي ارفقه المجني عليه في القضية، ووفق مصدر امني فان مواطناً تقدم الى مخفر الدسمة وابغ عن أنه كان يتوقف عند إشارة ضوئية وفوجئ بشخص كان برفقة سيدة ينهره دون سبب وحينما فتح نافذة

الروضان: نعتهم على العنصر النسائي في مهام عدة



الوفد البلناني وعدد من ضباط الدفاع المدني

وقال اللواء الروضان عقب اجتماعه مع وفد الشرطة النسائية ان وجود العنصر النسائي في الشرطة مهم وذلك في الاعتماد عليهم في الكثير من المهام والواجبات الأمنية في سد جاني كبير من احتياجات أجهزة الأمن في كل المجالات التي تتطلب وجود عنصر نسائي فاعل يستطيع التعامل مع القضايا الاجتماعية والأمنية وغيرها من مجالات العمل الشرطي بكفاءة واستعداد.

التقى أمين سر لجنة الدفاع المدني ومدير عام الإدارة العامة للدفاع المدني اللواء يوسف عبدالعزيز الروضان وفد الشرطة النسائية المنتسبات للإدارة العامة المركزية للعمليات بحضور مدير إدارة العمليات بالوكالة المقدم أحمد الكندري، ورئيس قسم التوعية والإرشاد الرائد مبارك عبدالله المرشد والرائد فواز القطان رئيس مركز العمليات.

تحرير 5126 مخالفة مرورية في حوالي

استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة باليد و126 موقف معاق و422 عداد انتظار و170 مخالفة باصات النقل و45 مخالفات التاكسي الجوال و293 أخرى.



احتجاز تاكسي جواله مخالفة لقانون المرور

«الداخلية» تشكّل لجنة متطلبات العمل النقابي

وجاء القرار بتعيين مساعد مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد محمد السعيد رئيساً للجنة وفي عضويتها كل من مهدي ظافر ورضا الخليفي وفهد الرشيدى وغنيمه خالد عيسى وهم من موظفي الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارة العامة للشؤون الادارية.

أصدر وكيل وزارة الداخلية بالإنابة الفريق سليمان الفهد قراراً بتشكيل لجنة من الوزارة تختص بالنظر في متطلبات واحتياجات العمل النقابي في الوزارة فيما يتعلق بالنواحي المالية والإدارية على أنه يمكن للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لإنجاز أعمالها.

مروّج الحشيش والكبتي سقط في قبضة دوريات الأمن

ضبط رجال أمن محافظة الفروانية مواطناً وبحوزته كمية من مادة الحشيش والحبوب المخدرة في منطقة الرابية وتم إحالته الى جهة الاختصاص.

وفي التفاصيل التي يرويها المصدر أن دورية تابعة لأمن الفروانية كانت في جولة اعتيادية مساء امس الاول فاشتبه رجال الأمن في مركبة وطلب من قائدها التوقف حيث حاول الفرار داخل منطقة الرابية الا انه لم ينجح وتم ضبطه حيث تبين انه في العقد الثاني من العمر وعثر معه على 4 اصابع من مادة الحشيش و30 حبة كبتاغون احيل على اثرها الى الادارة العامة لمخافة المخدرات وسجلت قضية.

إنقاذ غواص روسي بالقرب من جزيرة كبر

انقذ رجال الادارة العامة للاطفاء شخصاً من الجنسية الروسية كان يمارس هواية الغوص بالقرب من جزيرة كبر.

وقالت الادارة في بيان صحفي امس انه ورد بلاغ الى غرفة العمليات من شخص من الجنسية الروسية، فقد صديقه في البحر حيث كانا خارجين من رحلة غوص بالقرب من جزيرة كبر فتوجه علي الفور كل من مركز انقاذ السالطة البحري ومركز انقاذ الشعبية البحري الى مكان البلاغ. وأضاف البيان ان الغواصين قاموا بعملية البحث بما يقارب الساعتين وتم العثور على الشخص المفقود بمسافة ميلين بحريين عن موقع الغرق وهو في حالة صحية جيدة.



الغواص بعد انقاذه

قضية ورأي

د. عادل إبراهيم الإبراهيم
لواء متقاعد

تقنين الإبعاد.. والقصور الإعلامي

أفرزت حادثة اغتصاب الخادمة الإثيوبية ومحاولة إبعادها عن البلاد مجموعة من النقاط السلبية تتعلق بتعامل أجهزة وزارة الداخلية مع هذه الحادثة من حيث التعامل الإعلامي وتطبيق سياسة الإبعاد، وما صاحب ذلك من تعليقات صحافية وتبائية تجاه ما حدث.

ولا شك ان المرشح عندما أسند الى وزارة الداخلية مسؤولية الإبعاد الإداري كان الهدف منه التخفيف من اللجوء الى القضاء من جرائم لا تشكل خطورة على أمن واستقرار المجتمع كمخالفي الإقامة على سبيل المثال لا الحصر، وقد أعطى المرشح وزير الداخلية الحق في اصدار قرارات الإبعاد تحقيقاً للمصلحة العامة وهي بعد ذاتها سلطة تقديرية. وعلى ارض الواقع نجد للأسف ان هذا الحق قد استغل بشكل يسيء الى الهدف الذي وضعه المرشح من حيث التمسك في استخدامه وإسقاطات ذلك على سمعة الكويت.

ونظراً لتزايد حالات الإبعاد والشكوك حولها خلال الفترة الماضية فقد كانت هناك مطالبات عديدة من مختلف أطراف المجتمع الكويتي إبرازها المطالبة بنقل ولاية الإبعاد الى سلطة القضاء وما يتطلبه ذلك من اصدار تشريع من نقل سلطة الإبعاد للقضاء بدلاً من سلطات وزير الداخلية، كما كانت هناك مطالبات نيابية كثيرة تتعلق بسياسة الإبعاد لوزارة الداخلية وعقد اجتماعات عديدة بين أعضاء السلطة التشريعية وممثلي وزارة الداخلية والخارجية في إطار عمل لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، وما تم النظر خلالها من تظلم حالات عديدة من الإبعاد وسوء استخدام سلطة الإبعاد وتأثير ذلك على سمعة الكويت في المحافل الدولية.

ودون النوض في تأييد تلك المطالبات من عنده فإن التوقف ومراجعة ما يتم اتخاذه من آلية اتخاذ قرار الإبعاد يتطلب فعلاً موقفاً من الوزير أماماً لإحقاق الحق واستخدام سلطة الإبعاد للغرض المحدد من أجله، من هنا تجدر الإشارة الى ما صرح به مقرر لجنة حقوق الإنسان النائب فيصل الدويسان بالإشارة الى ان وزارة الداخلية شكلت لجنة تضم قضاة للنظر في حالات الإبعاد ولنا في هذا التصريح وفاقاً... لم يكن الأجدر أن يأتي الإعلان عن ذلك من قبل وزارة الداخلية؛ ألا يعتبر ذلك قصوراً إعلامياً من قبل الوزارة في إطار حرصها التفاعلي مع الأحداث والتواصل مع الجمهور الخارجي لكسب تأييده في قضايا مجتمعية تؤثر على سمعة الجهاز ومتمسبه؟

لماذا هذا الصمت الإعلامي تجاه ذلك الى الآن مما يفسر ان هناك خللاً إدارياً في الاستثمار الأمثل للأحداث والإعلام على وجه الخصوص بما يعود بالنفع على سمعة الوزارة وصورتها التي أوجح ما تكون الى ان تكون ناصعة داخلياً وخارجياً خاصة ان الإعلان عن ذلك على الرغم من تحفظنا عليه سيؤدي بلا شك الى تعليقات إيجابية وتمتينا لهذا الموقف بدلاً من وجوده بين طيات تصريح لجنة حقوق الإنسان. ومن وجهة النظر الخاصة فيما رشح من تصريح ومن اللجنة حقوق الإنسان من تشكيل لجنة تضم قضاة، فإنني أرى انه لا يجب إحكام القضاء في أعمال السلطة التنفيذية نظراً لاختلاف طبيعة العمل وتطبيقاً لمبدأ فصل السلطات وكان الأجدر ان يتم تشكيل لجنة محايدة تحقيقاً لمبدأ الشفافية والحيادية تضم نخبة من ذوي الاختصاص ومن خارج الوزارة من المشهود لهم بالكفاءة والأمانة في دراسة حالات الإبعاد قبل اصدار قرارات الإبعاد وعليه فإن كل ما يتماشى للجمع من واقع الحصر على مبدأ الشفافية وعلى الدور الإيجابي لوزارة الداخلية في التجاوب مع ما يطرح من آراء ومن ضمنها ضرورة تعقيب حالات الإبعاد ووضعها تحت المجهز ودراستها والتدقيق فيها قبل اصدار قرار الإبعاد.

عدل ومحاكم

العسكوسي: «الإيداعات المليونية» قضية سياسية غير مجرّمة جنائياً

أكد المحامي بسام العسكوسي أن ما يتداوله الشارع السياسي من معلومات مرتبطة بما اصطلح على تسميته فضيحة الإيداعات المليونية أمر مغاير لواقع القانوني.

واعتبر المحامي العسكوسي كشف جريدة «القبس» فضيحة تضخم الأرصدة البنكية لبعض نواب مجلس الأمة عملاً وطنياً يعزز دور الصحافة الرصينة ويؤكد مسؤولياتها الوطنية لإصلاح ومكافحة الفساد، وهو ما تؤكد بإحالة بنكي الكويت الوطني وبيت التمويل حسابات هؤلاء النواب إلى النيابة العامة للتحقيق فيما اعترى عملياتهم المصرفية من شبهات غسل أموال أو رشواي.

وأضاف العسكوسي أن ما اصطلح على تسميته «فضيحة الإيداعات المليونية» يصنف تحت باب الجرائم السياسية وقضايا إهارة السراي العام حيث لا تنطبق عليها أركان الجريمة الجنائية كما يروج له البعض، لأن أركان الخطأ السياسي تختلف عن أركان الخطأ الجنائي، نظراً لأن العمل السياسي أساسه الأفكار ويخلو من الجوانب المادية، ولذلك متى ما كانت هناك شبهة فساد سياسي فللمساءلة عليها يجب أن تكون مسألة سياسية وليست جنائية.

نواب مجلس الأمة عملاً وطنياً يعزز دور الصحافة الرصينة ويؤكد مسؤولياتها الوطنية لإصلاح ومكافحة الفساد، وهو ما تؤكد بإحالة بنكي الكويت الوطني وبيت التمويل حسابات هؤلاء النواب إلى النيابة العامة للتحقيق فيما اعترى عملياتهم المصرفية من شبهات غسل أموال أو رشواي.

وأضاف العسكوسي أن ما اصطلح على تسميته «فضيحة الإيداعات المليونية» يصنف تحت باب الجرائم السياسية وقضايا إهارة السراي العام حيث لا تنطبق عليها أركان الجريمة الجنائية كما يروج له البعض، لأن أركان الخطأ السياسي تختلف عن أركان الخطأ الجنائي، نظراً لأن العمل السياسي أساسه الأفكار ويخلو من الجوانب المادية، ولذلك متى ما كانت هناك شبهة فساد سياسي فللمساءلة عليها يجب أن تكون مسألة سياسية وليست جنائية.



المحامي بسام العسكوسي

«الجنائيات» تؤجل دعوى الوسمي لجلسة 14 نوفمبر

لم تحل القضية بعد الى النيابة ولم تتخذ فيها اي اجراء رغم مرور اكثر من عشرة اشهر على قيام الواقعة. وقال: «إذا لم تتخذ الداخلية موقفاً إيجابياً في هذه الدعوى، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضيتنا الماثلة، فسوف نحرك دعوى جديدة ضد وزارة الداخلية للمطالبة بحق مولدنا».

وخلال الجلسة قدم د.عبد الوسمي للمحكمة كتاباً، حصلت «الأنباء» على نسخة منه، صادر من الديوان الأميري بتاريخ 2011/2/8 وموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق المستشار راشد الحماد وموقع من نائب وزير شؤون الديوان الشيخ علي جراح الصباح يطلب إسقاط القضية عن الوسمي.

وقد استغرب الوسمي ومحاموه من تقاعس وزارة العدل في تنفيذ أوامر حضرة صاحب السمو في قضيتهم بينما كان التنفيذ فوري فيما يتعلق بقضية الكاتب محمد عبد القادر الجاسم رغم تزامن القضيتين.

أجلت الدائرة الجزائية الـ 12 بالمحكمة الكلية أمس برئاسة المستشار عادل الهويدي وعضوية المستشارين علي سلطان وصالح الدين أبو الفتوح وأمانة سر وليد منصور نظر قضية أمن الدولة رقم 2010/7 المرفوعة ضد أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق د. عبد الوسمي لجلسة 14 نوفمبر بناءً على طلب الدفاع.

وقد طالب دفاع الوسمي، المتمثل في المحامين الحميدي السبيعي، وشريان الشريان ود. ثقل العجمي ود. إبراهيم الحمود ود. فهد الحبيبي ود. خالد المهان وأسيل الكندري وهبة الصالح وسارة الإبراهيم، بنسخ عدد (2) قرص مدمج كانت النيابة العامة قد قدمتها للمحكمة في 2010/12/10، كما طلب الدفاع ضم قضية الخطف المرفوعة من الوسمي ضد عدد من رجال الأمن إلى القضية المنظورة.

وقد علق المحامي الحميدي السبيعي على هذه القضية الأخيرة (قضية خطف الدكتور عبدي) بأنه يستغرب أن وزارة الداخلية

«الاستئناف» تلزم «الفتوى والتشريع» بإعادة صرف راتب محامية

وصلت الى درجة «مستشار مساعد» الا انها فوجئت بعدم صرف راتب شهر ابريل 2011 وجعله مستمرا لحين صدور قرار من الجهة المختصة بخلاف ذلك، والزمّت المستأنف ضده «مدير الادارة» بصفته بالمصرفيات ومبلغ عشرين ديناراً مقابل اتعاب المهام، ذات النقي قد اقامت دعواها عن طريق محامها حسين الخشاوي امام محكمة اول درجة بطلب في ختامها القضاء بصفة مستعجلة بوقف القرار الصادر من مدير ادارة الفتوى والتشريع بوقف صرف راتبها من شهر ابريل 2011 وعدم الاعداد به وباحقيتها في صرفه على سبند من القول انها التحقت بالمصرفيات ادارة الفتوى والتشريع منذ عشرين عاماً وتردجت في السلم الإداري حتى

قضت الدائرة المستعجلة الاولى بمحكمة الاستئناف مؤخراً بالغاء حكم اول درجة وقضت بالزام مدير ادارة الفتوى والتشريع بصفته بالاستمرار في صرف راتب نجلاء النقي اعتباراً من شهر ابريل 2011 وجعله مستمرا لحين صدور قرار من الجهة المختصة بخلاف ذلك، والزمّت المستأنف ضده «مدير الادارة» بصفته بالمصرفيات ومبلغ عشرين ديناراً مقابل اتعاب المهام، ذات النقي قد اقامت دعواها عن طريق محامها حسين الخشاوي امام محكمة اول درجة بطلب في ختامها القضاء بصفة مستعجلة بوقف القرار الصادر من مدير ادارة الفتوى والتشريع بوقف صرف راتبها من شهر ابريل 2011 وعدم الاعداد به وباحقيتها في صرفه على سبند من القول انها التحقت بالمصرفيات ادارة الفتوى والتشريع منذ عشرين عاماً وتردجت في السلم الإداري حتى



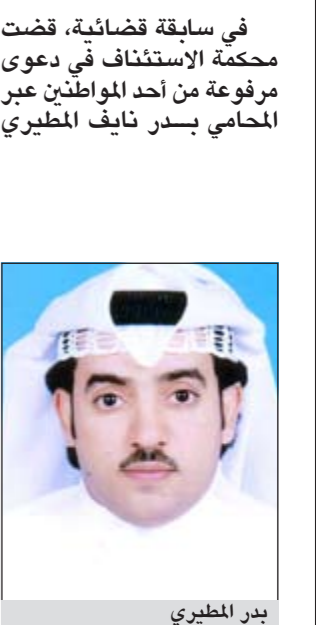
المحامية نجلاء النقي

سابقة قضائية تلغي قرارات لجنة زواج الكويتيين من الأجانب

مختصاً بها كلا من وكيل وزارة الخارجية وكييل وزارة العدل وكييل وزارة الداخلية ومدير ادارة التوثيقات الشرعية بصفتهم بإعطاء الحق لأحد المواطنين الذي تزوج من وافدة عربية خارج الكويت بتصديق زواجه بعد أن رفضت الجهات المختصة تصديق عقد الزواج، وقضت المحكمة في قرارها اتخاذ كل الاجراءات القانونية بنسوان حقوقه المترتبة من زواجه، وكانت محكمة اول درجة قضت بإثبات زواج المواطن من زوجته العربية.

يذكر أن مجلس الوزراء كان قد شكل لجنة للموافقة على زواج المواطنين من اجنبيات، وذلك حفاظاً على خصوصية

في سابقة قضائية، قضت محكمة الاستئناف في دعوى مرفوعة من أحد المواطنين عبر المحامي بدر نايف المطيري



بدر المطيري